

يصدر في الشهر ثلاث
مرات بحره مراد فرج
الحامي بمصر

الْهَيْكَلُ

قيمة الاشتراك في السنة
١٠ صاع
تدفع مقدماً للعاخذة

ومن النسخة خمسة ملاليم

جريدة ادبية تهذيبية علمية تاريخية دينية لطائفة الاسرئيليين القرايين بمصر

— الاحد ٢٢ آب سنة ٥٦٦٣ — ١٦ اغسطس سنة ١٩٠٣ —

(في الطلاق)

ما هو بالطاريء الغريب ولا الكلام عليه بالحادث الجديد بل هو
شيء قديم وجد مع الزواج فهو معلوله او الزواج علته كتب فيه الكاتبون
وبحث فيه الباحثون وتكلمت عليه الشرائع الدينية جميعها واكتنا مع
ذلك نسوق بالقلم الى الخوض فيه بقدر الامكان كالعين تريد أن تنأمل
في شيء من الاشياء او الفهم يود ان يلم باطراف معلوم من المعلومات وفي
نيتنا ان نلم شعثه ونساقصى متفرقاته ونجمع بعيدة على قربه وغريبه الى
نبيه والله يحقق انما هو رغبة في العلم من حيث هو ومن وراء هذا ان نستفيد
معنا من يقرأ وعسى ان نفيد كما نريد ان نستفيد خصوصاً ولعل الباعث
على ذلك فكرة الكلام على الطلاق عندنا بنوع خاص ومعرفة قواعده
واحكامه مما ينبغي ان يكون بيناً غير بعيد المنال

ماذا يريد القلم منا الآن وماذا يريد ان نبدأ به بعد ذلك نرى اننا
 نتكلم عليه أولاً من جهة العقل نتصوره به ما قيمته وهل هو لا بد منه ام
 منعه اوفق وأولى او يجب التضييق فيه بقدر الامكان

ما نحن بقاتحين باباً للطلاق ولا الغرض الانحاء على رابطة الزوجية
 نريد قصصها او قصصها بل نريد ان نخدم انفسنا وغيرنا بالعلم في هذا الباب
 الرجل رجلان رجل عذب وآخر متزوج او هو كله رجل واحد
 متزوج فان العذب والمقصود به من لم يتزوج اما انه لا يتزوج ابداً وهذا
 النادر الذي في حكم العدم واما انه سيتزوج وهذا هو المجرى الطبيعي
 الذي قلما امكن لانسان ان يفلت منه . على ان من لا يتزوج ربما كان
 المانع له من الزواج او من الموانع له انه لن يملك الطلاق اذا اراد او انه
 يتعب فيه تعب البأس اليأس الذي يرغب في التخلص من حياته المنفصلة .
 ولا نقصد ان كل من يرغب عن الزواج طول مدة حياته تكون علة في
 ذلك خرف عدم الطلاق اذا اراد او انه يتعب فيه التعب الشديد حتى
 كاننا نقول ان المتزوج لا يتزوج الا وهو مطمئن بامكان الطلاق كلا وانما
 نحن نريد ان نقول كما قدمنا ان هذه العلة قد تمنع بعض الناس من الزواج
 او انها قد تكون من ضمن الموانع له ولهذا فأعتقد ان العزاب عند من لا
 يحل عندهم الطلاق اكثر منهم عند غيرهم ولعل من نعمهم او من موانعهم
 امتناع الطلاق عند المشيئة

والرجل عند اقدمه على الزواج لا يحسب في نفسه انه يطلق او لا
 يطلق فليس من موجب عند الزواج للطلاق وانما هو قد يعرض اثناء

الزوجة الى حدان هذا العارض يعد من الممكنات التي كثيراً ما تقع وتجاوز فهو له حساب ولا بد له من القواعد والاحكام التي يدخل في دائرتها هذا العارض فيقع الطلاق ، وقد اختلفت الشرائع والامم في الطلاق توسيعاً وتضييقاً او تقييداً واطلاقاً

ولا ننسى ان من الشرائع ما تحرم الطلاق تحريماً كلياً او ما لا يعد سماحاً بما هو في حكمه الا بمنزلة النادر وقوعاً او ثبوتاً او تمسكنا بخيانة المرأة لزوجها الخيانة المفهومة

ولا ندخل الآن في تقييد او اطلاق الطلاق وانما نبحث أولاً طبعاً في هل لا بد منه ام لا بد من منعه بتاتاً

هل الاخلاق تنفق او تنفق دائماً بين الانسان والانسان بين الزوج وزوجته هل يستحيل ان تنكشف لهما عيوب او تطرأ عليهما طوارئ تل نظامهما وتخل علاقتهما وتخل بناءهما فلا يكون لهما من دواء غير الطلاق هل من طبع الرجل ان خلق اسيراً الى حد انه يرتبط ولا يستطيع حالاً لهذا الرباط اليس من ضمن ما يقصد من الزوجية محاولة ما يمكن به مقاومة شقاوة الحياة وتحصيل السعادة والهناء بقدر الامكان واليست الزوجية المكدره المنفصلة لا يعيش تكون قد جاءت هنا بعكس المراد وضد الغرض أو هي ينقصها هم او يخالفها غم حتى يراد ان تكمل همومها وتسم غمومها بكنتم نفس الزوج عند الطلاق

هذه اسئلة لا نريد بها استغناء وانما نريد بها تقريراً لاجوبتها المفهومة منها طبعاً فهي كلها حقائق اجالية لها من ذات الفطرة والطبيعة

شرح وتفصيل هو عبارة عن وقوع الطلاق نفسه وعبارة عن الاضرار الى
عند من هو محرم عندهم

وليس من دليل على عدم امكان الاستغناء عنه اقطع من هذا الذي
نراه ونشاهده من هذا الشرح والتفصيل الذي هو وقوع الطلاق واضرار
المحرم عندهم اليه فقد بلغت الاحكام الصادرة بالطلاق في فرنسا منذ
سنة ١٨٨٥ الى سنة ١٨٩٢ - ٤٥٦٧٩ وما ذلك الا دليل على ان النفوس
كانت كاظمة صابرة للزوجية على مضض حتى اذا فتح لها باب الطلاق
غير ضيق خرج منه المتضايقون والمتضايقات خروج الاسير من الاسر او
السكير الى الجبر

على ان العبرة لا للتحكم على الطباع والاخلاق فتتمتعها شريعة من
الشرائع من الطلاق فلا يقع طبعاً وانما العبرة لهذه الطباع والاخلاق نسألهما
اقتضائين لهذا المنع طائفة مختارة ام تمثلين غيظاً وحنقاً وتثور سورتك
وتجنين جنوناً اليس في الالم ما يفعله الناس في مثل هذه الاحوال من افعال
التخلص من رابطة الزوجية من ترك الدين والدخول في آخر ومن قتل
الزوج نفسه او قتله امرأته وحوادث الانتحار في هذا الباب ما لا يد ولا
يحصي . واليس الطلاق يقع عند المحرم عندهم بصورة الافتراق
الجسماني الذي لم يبق شيئاً مما للطلاق من الاسباب اسباب الكراهة
والبغض للزوجية حتى افترق الزوجان وهما في الحقيقة كالمطلقين فقد بلغ عدد
الفراق الجسماني بفرنسا مدة الثاني سنوات المار ذكرها ١٤٢١٤ فضلاً عن
عدد الطلاق الذي مر علينا ايضاً وبلغ في المدة المذكورة ٤٥٦٧٩

قال بن تميم في كتابه اصول الشرائع عند كلامه على الزواج والطلاق
وانه لكتاب جليل والفضل في ترجمته لسعادة المفضل احمد فتحي بك زغلول
قال ولا نريد ان نثني المم عن الزواج لانا نعلم ان عامة الناس لا ترى نوال
الفاية وقضاء ما يشتهى قضاؤه مع الراحة والطمانية الا به فابعادهم عنه
موجب لالمهم وهو ضرر ينبغي ان يجتنب لكن اقبح الامور وافظعها عدم
الخلال ذلك الاتفاق لان الامر بعدم الخروج من حالة امر بعدم الدخول فيها
لا فرق في ذلك بين زواج وخدمة وبلد وصنعة وغيرها من الاحوال ومن
المقرر المتعارف ان الخيانة في الزواج تكون بنسبة قلته فكلما كثر العزب
كثر الفساد قال لو كانت الموت هو المخلص من الزواج لتنوعت صنوف
القتل واتسعت مذاهبه وما جهلناه من ذلك اكثر مما وقفنا عليه
واكثر مما تكون الخيانة في هذا النوع ان تقع سلبية اذ يسهل على
كل انسان حتى من تحمد سيرته ان يقتل ما دام القتل يحصل بمجرد
السكوت ولو فرضنا زوجاً كره امرأته واحب اجنبية ثم وقعتا في الخطر لما
اخلاص في مساعدة زوجته كما يخلص في مساعدة الاجنبية .

كما اننا رأينا في الكتاب بيان جملة اعتراضات على الطلاق مع
الجواب عليها وهي ولنا فيها تصرف

الاعتراض الاول — ان الطلاق يولد عند الزوجين ريبة في مستقبلهما
فالرجل ياتفت يميناً وشمالاً ليجد امرأة توافقها اكثر من التي في عصمته
وكذلك يكون للمرأة مقاصد واسباب تحملها على تغيير زوجها ونتيجة هذه
الحالة اضطراب في المعيشة حاضراً او عدم يقين بها في المستقبل

(والجواب على هذا الاعتراض) أولاً — يوجد شيء من هذا المحذور في الزواج الدائم أي الذي لا طلاق فيه وإنما تختلف الاسماء فبدل الزوجة الجديدة هناك يقال عشيقة أو رفيقة هنا و بدل الزوج الجديد يكون العاشق أو الرفيق فإن الرجل لعدم امكانه الطلاق والتزوج بمن يحب يتخذ من يتخذ خاتمة له كذلك المرأة تتخذ لها خليلاً وانتقال الرجل الى غير امرأته أو انتقال المرأة الى غير بعلمها بالحلال اولى واشرف ووفق فما نخشاه من الطلاق نحن واقعون فيه مع عدمه بل المحذور في الزواج الدائم اسوأ منه في غيره فهو مضر بالآداب مخجل بالانساب اشد اضراراً للصدور واكثر تنفيراً للنفوس

قال وربما كانت تلك الشروط القاسية والقيود الثقيلة يعني في الطلاق من اسباب القلق وعدم الثبات لا من دواعي الصبر والاستمرار فان المنع والاكرام بحجر كان الغرض ويقويانه اذ دلت التجارب على ان العوائق تشغل الفكر وتجمع العقل على الموضع الواحد فتقوى الرغبة في تذليلها كما ان ملك الشيء يزهد صاحبه فيه فلا يسي أو يسرف الزوج في الطلاق لمجرد ملكه ايام وفي الواقع فليس كل مالك للطلاق بمطلق لزوجه بل نرى الذين يملكونه يتحشمون منه غالباً ولا ينزلون اليه الا بعد ان يكون لهم العذر او لم يبق عليهم حق او ملام

ثانياً — اذا علم الزوجان ان الطلاق ممكن علما انه ضرر وخسارة عليهما فتجنبنا بقدر الامكان ما ينبه اليه او ما يوجبه واقل ما يكون من وراء ذلك ان يعامل احدهما الآخر بالملايمة والمجاملة والتواضع والتنازل

خصوصاً الزوجة وليس من كفالة لهناء المعيشة بين الزوجين وراحة البال
اكثر من تنازل المرأة وخضوعها لزوجها

وهنا يتنبه العقل الى ان خضوع المرأة لزوجها شرط واجب كما قال
بنتمام فانه سيدها في منافع الشخصية ووصيها في منافعها ولا تخلو الحال
من حدوث التافر بين اثنين يقضيان حياتهما معاً لذلك وجب ان يكون
هناك تقدم لاحدهما على الآخر حتى يتأيد امر الوفاق بينهما والاولى
بالتقدم هو الرجل لانه الاقوى والسلطة تدوم بين يديه بحكم الطبيعة اما
اذا تقدمت المرأة فان الرجل يشن غارة العصيان على الدوام ومن جهة
اخرى حالة الرجل المدنية تجعل له خبرة بالامور وقدرة على العمل
واستمراراً في الفكر اكثر من المرأة والذين يريدون المساواة المطلقة بين
الرجل والمرأة انما نصبوا للنساء فخاً لا يحمد الوقوع فيه اذ المساواة المطلقة
تحيد بهن عن استعمال ما فيه رضا ازواجهن وفي ذلك نقص لنفوذهن عند
لا زيادة فيه فالرجل لكونه آمناً على تقدمه زواجه يتنازل كثيراً عن سلطته
ويرتاح من ذلك لكن اذا احس ان المرأة خصيمته ونظيرته انجرح
احساسه وهاج ضميره فيكون ذلك وبالأعلى الضعيف وهي المرأة لاهتمامه
في استرجاع ما اخذ منه وتأيد سلطته ففكرة الطلاق تنبه المرأة الى هذا
الواجب وهو خضوعها دائماً لزوجها لينشأ عن هذا الخضوع عمار البيت
ودوام الرابطة بين الزوجين وانتظام حال معيشتهم ومن ثم كان تقرير
الطلاق نافعاً نفه المتصود ولا ينبغي قصر النظر على ما يمكن ان يكون
له من الضرر

الاعتراض الثاني - ان فكرة الطلاق تحمل العزيمة وتحمل الثقة بدوام
 الرابطة بين الزوجين فيعرض احدهما عن الآخر غير مهتم بسوء المنفعة
 الوقتية ولا ناظر الى الفوائد الادبية فينشأ عن ذلك التبذير والاهمال وسوء
 التصرف في الامور كلها

(والجواب على هذا الاعتراض) - ان هذا المحذور بعينه وارد في
 الشركات ومع ذلك لانره يقع بين الشركاء الا نادراً على ان في الزواج
 مع الطلاق رباطاً لا يوجد في الشركات وهي العلاقة الودية المتبادلة بين
 الزوجين التي هي اقوى الروابط واكثرها بقاءً ولقد نشاهد ان سوء التصرف
 في الزواج من غير طلاق اكثر منه في الشركات والسبب في ذلك اشمئزاز
 كل زوج من الآخر ونفوره عنه والميل الى غيره والخلاص منه وهناك
 تضعف العلاقة التي توجد بسبب الابناء وتصير تربيتهم والاعتناء بمستقبلهم
 امراً ثانوياً عند الوالدين وينمحي الميل الى المنفعة العامة بينهما فيذهب
 كل واحد خلف لذائذه الشخصية وشهوته غير مبال بما يكون من شأن
 غيره ومتى وصل الزوجان الى هذه الحالة ساء تصرفهما وفسد حالهما وكثيراً
 ما كان التباعد بين القلوب موجباً لذهاب الثروة وزوال المال ولا محل لهذا
 الضرر في الزواج مع الطلاق لان الاشئزاز يكون قد فصل بين الزوجين
 قبل ان يضحى المنفعتين

هذا وان كان الطلاق يميل بالزوجين الى جانب الاقتصاد لا الى جهة
 التبذير اذ يخاف كل واحد منهما ان ينضب الآخر وهو محتاج الى استبقائه
 مودته واعتباره لذلك ينجح الى الاقتصاد وحسن التدبير ويسدل كل واحد
 (يتبع)